Al-Fanqala according to Al-Taftazani in his lengthy book

Dr. Kawthar Abdul Ghani Nayef
University of Basrah / College of Education for Girls
E-mail: kawther.abdulghany@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This study seeks to explain the concept of the Fangla, which is considered one of the concepts that is not common among rhetorical research circles, despite the presence of this phenomenon in the writings of ancient rhetoricians. This term, as will become clear in the study, is not specific to rhetorical composition, but rather It is an expressive method that scientists resort to to reveal contents that would not have seen the light had it not been for the use of this method, which is based on the assumption of a reader who discusses the author and presents questions and problems regarding the issues of science that he is dealing with, and the author intends to refute those problems and answer the questions he raises, in order for the matter to be completed. With all the problems surrounding it and its solutions. The research found that Al-Taftazani's book Al-Mutawil was full of this style, as it dealt with many theoretical and applied rhetorical issues in light of the phonograph style. Therefore, we found that it behooves the reader interested in the rhetorical field to stop at Al-Taftazani's phonographs and learn about the ways in which he benefits from this style.

Key words: Al-Fanqalah, Al-Taftazani, Al-Mutawil Book, The Recipient, Theoretical Issues, Reading Literary Texts.

الفَنْقَلَة عند التفتازاني في كتابه المُطوَّل

م.م. كوثر عبد الغني نايف
جامعة البصرة / كلية التربية للبنات
E-mail: kawther.abdulghany@uobasrah.edu.iq

الملخص:

إن لفظة (الفنقلة) هي نحت مولّد، من جنس السبحلة والبسملة والحمدلة...[١]، والفنقلة منحوتة من لفظ: (فإن قُلتَ، قلتُ)[٢]، وهذا الأسلوب شائع عند المتقدمين من العُلماء، واتجه العديد من الباحثين إلى دراستها في كتب المفسرين، لاسيما الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، إذ تعددت الدراسات حول فنقلاته، وربما يعود سبب ذلك إلى شيوع هذا الأسلوب في تفسيره حتى عُدّ من أبرز الظواهر الأسلوبية عنده. ودراستنا الحالية تسلط الضوء على الفنقلة عند أحد علماء البلاغة وهو التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، ولم يقف البحث على دراسة مشابهة، بل ظهر على حد اطلاعنا أن التفتازاني على الرغم من شُهرته في الميدان البلاغي، إلا أن الدراسات حول جهده لم تكن موازية لمقدار هذا الجهد وثقله. وحين النظر في مؤلفهِ (المطول) الذي هو شرح لكتاب التلخيص للقزويني (ت٧٣٩هـ)، يظهر مقدار انتفاع التفتازاني من أسلوب الفنقلة، ولعله عبره كان يحاول أن يخفف على المتلقي عبء العبارات المثقلة باللغة المائلة إلى المصطلحات المنطقية والفلسفية التي من شأنها أن تكدّ الذهن إذا قُدّمت من دون مُراعاة لطريقة عرضها، ومن شأن الفنقلة القائمة على الحوار أن تُشعر المتلقي بالألفة القرائية؛ لكون المؤلف يدعوه ضمناً ليكون شريكاً في صنع الأفكار، التي ما كانت لتكون لولا افتراض قارئ يحاور المؤلف ويبدي رأيه ويطلب الحجج والبراهين على ما يذهب إليه المؤلف. وحين النظر في كتاب (المطول) يظهر أن التفتازاني كان ينتفع من الفنقلة في بيان المسائل النظرية، وكثيراً ما تكون الفنقلة باباً للدخول في تفاصيل واستطرادات يثري فيها قراءته لتلخيص القزويني، وخصصنا لها مبحثاً، واتجه المبحث الثاني إلى الفنقلة في قراءة النصوص الأدبية سواء القرآنية منها أم الشعرية.

الكلمات المفتاحية: الفنقلة، التفتازاني، كتاب المطوّل، المتلقي، المسائل النظرية، قراءة النصوص الأدبية.

المبحث الأول:

الفنقلة في المسائل النظرية في كتاب المطوّل

وظّف التفتازاني أسلوب الفَنْقَلة لمعالجة العديد من المسائل النظرية التي تعرّض لها، وشكّل هذا التوظيف مهاداً للإقناع بما سيلقيه من توجيه أو تحليل، فهو في تقديم تلك التساؤلات الافتراضية بدا متمكناً بدرجة كبيرة من إشعار المتلقي بأنه لديه إحاطة بتلك المسائل وما يتصل بها من تفرعات قد لا تجد مناسَبَةً لاستحضارها أنجع من افتراض تساؤلات حولها، تسوّغ الاستطراد وتشوق لمتابعة التحليل والتوجيه لتلك المسائل، فالفَنْقَلة حققت له فرصة للكشف عن وجوه التعالق بين آراء بعض البلاغيين، وتذويب التعارض الظاهري بينها.

ولعلّ هذا الأمر يبدو جليّاً في قراءته لقول القزويني: ((فلّما كان علم البلاغة وتوابعها من أجلّ العلوم قدراً وأدقّها سراً، إذ به يُعرَف دقائق العربية وأسرارها، ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها))[٣]، إذ يعقّب بالقول: ((فإن قيل: كيف التوفيق بين ما ذُكر ههنا وبين ما ذُكر في المفتاح من أن مدرك الإعجاز هو الذوق ليس إلا ونفس وجه الإعجاز لا يمكن كشف القناع عنها؟

قُلنا: معنى كلامه أنه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرّح بهذا، وما ذُكر ههنا لا يدل على أنه يمكن وصفه بل على أنه إنما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب عنه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقاً حتى يرد الاعتراض عليه بأن العرب تعرف ذلك بحسب السليقة))[٤]، ومن هنا يستطرد في ذكر بعض المواضع في المفتاح التي تؤيد صحة ما ذهب إليه من توجيه يجمع بين قول السكاكي (ت٦٢٦هـ) وشارحه القزويني. وهذه النصوص تشير إلى أن الفصاحة والبلاغة من وجهة نظر السكاكي هما طريق الوقوف على وجه الإعجاز والكشف عنه[٥]. ويجلّي رأي السكاكي بالقول: ((نعم لا يمكن بيان وجه الإعجاز وإدراكه بحقيقته لامتناع الإحاطة بهذا العلم لغير علّام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن إلا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح))[٦].

في ضوء ما تقدّم تبيّن أن أسلوب الفنقلة فتح للتفتازاني باب الاستطراد في بيان وجه الإعجاز لدى السكاكي، ثم دعاه ذلك إلى أن يحيط المتلقي علماً ببعض المواضع التي تبين وجه الالتقاء بين السكاكي والقزويني.

وشيوع الأسلوب المنطقي في عرضه المسائل يتناغم مع أسلوب الفنقلة، إذ إن من شأن المتكلم بأسلوب المنطق والعقل أن يُدخل المتلقي في حوار استدلالي يفسح المجال لتقديم الحجج التي تثبت صحة ما يذهب إليه. ومن الموارد التي ظهر هذا الأسلوب فيها جلياً قوله في بيان مدلول الخبر: ((فإن قُلتَ: قد اتفق القوم على أن مدلول الخبر إنما هو حكم المُخبِر بوجود المعنى في الإثبات وبعدمه في النفي، وأنه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه، وإلا لما وقع الشك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما أثبت

وانتفاء ما نفي؛ إذ لا معنى للدلالة إلا إفادته العلم بذلك الشيء، ولما صحّ ضرب زيد إلا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم إخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينئذٍ لا يتحقق الكذب أصلاً وللزم التناقض في الواقع عند الإخبار بأمرين متناقضين))[٧].

وهذا التساؤل الافتراضي قائم على التحليل العقلي لمدلول الخبر، وعدم التسليم به يفضي إلى ضرب مبدأ عدم التناقض، ويُلحظ أن التفتازاني أوجد له عبر هذا التساؤل مدخلاً للتمييز بين نوعين من الثبوت الذي يتحقق في الخبر، وهو العلم بثبوت الشيء وثبوته واقعاً، فهو استخلص الإجابة من التساؤل ذاته، وكأنه أراد للقارئ الافتراضي أن يُسلِّم بالإجابة؛ لكونها مستخلصة من المعطيات التي قدمها في تساؤله، إذ يقول في الإجابة: ((قلتُ: ظاهر أن العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته، فكأنهم أرادوا أنه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعاً بحيث لا يحتمل عدم الثبوت، وإلا فإنكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى أو انتفائه معلوم البطلان قطعاً؛ إذ لا معنى للدلالة إلا إذا فهم المعنى منه، ولا شكّ أنك إذا سمعت: خرج زيدٌ، تفهم منه أنه خرج، وعدم الخروج احتمال عقلي...))[٨].

وفي بعض التعريفات التي يقف عندها ينتفع من أسلوب الفنقلة للكشف عن مدى جامعية التعريف أو مانعيته، فهو حينما عرض تعريف المجاز العقلي القائم على إسناد الفعل إلى غير فاعله، وقف عند مسألة مهمة وجذب انتباه القارئ إليها عبر تساؤل افترضه، فقال: ((فإن قيل كثيراً ما يُطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى: ((شقاق بينهما)) [النساء: ١٥١]، ((مكر الليل والنهار)) [سبأ: ٣٣]... فالجواب: أن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها، فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقّه أن يسند إليه مجاز، فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه...))[٩].

وبذلك تمكّن التفتازاني من توسيع دائرة التعريف الذي يبدو للوهلة الأولى متعلقة بالإسناد فحسب.

وسلطّ التفتازاني الضوء في بعض المواضع على الشروط التي ذكرها القزويني لبعض المسائل، ومنها ما ورد في طريقة القصر بالعطف بـ(لا) إذ لا بد أن يكون قبلها غير منفي بغيرها[١٠]. واستوقفته كلمة (غيرها)، فافترض تساؤلاً مفاده: ((فإن قلت: ما فائدة قوله بغيرها، وكأنه يجوز كون منفيها منفياً قبلها بلا العاطفة الأخرى.

قلتُ: المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرّح به في (المفتاح)، وفائدته الاحتراز عن أن يكون منفياً بفحوى الكلام، أو علم السامع، أو المتكلم، أو بشيء من الأفعال الدالة على النفي، مثل امتنع، وأبى، وكفّ وغير ذلك مما لا يُعد من كلمات النفي فإنه لا امتناع في ذلك))[١١]. وهنا تحقق بهذه الفنقلة إزالة الإبهام الذي اكتنف شرط القصر بـ(لا).

المبحث الثاني: الفنقلة في قراءة الشواهد الأدبية

شاعت لدى التفتازاني الفنقلة في قراءته للشواهد الأدبية سواء القرآنية أم الشعرية، ومنها تتحقق له الفسحة التي بها يكشف عن وجه الاختيار لتوجيه قرائي ما دون غيره، ومن المواضع التي ذكرها في قراءة النصوص الشعرية عندما تعرّض لموضوع الفصاحة، وفيه وقف عند قول الشاعر:

سأطلب بُعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

وفيه استعمل الشاعر جمود العين في غير موضعه، فجعل بُخل العين بالدمع في غير ما قصده وهو السرور، وعلّق التفتازاني على ذلك قائلاً: ((فإن قيل: استعمل جمود العين في مطلق خلو العين من الدمع مجازاً من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنّى به عن المسرّة لكونه لازماً لها عادة.

قلنا: هذا إنما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور أن الذهن لا ينتقل إلى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون فيه الانتقال من معناه الأول إلى الثاني ظاهراً حتى يخيل إلى السامع أنه فهمه من حاق اللفظ، وأما الكلام الذي ليس له معنى ثانٍ فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء))[١٢].

إن هذا الأسلوب القرائي الذي اعتمده التفتازاني تحققت به جملة من الغايات، منها أنه حينما عرض هذا التوجيه المفترض عرِّف القارئ بأنّ النص وإن كان يقبل هذا التوجيه، لكنه يسلمه إلى التعقيد، وهذا مقصده المباشر، وهو باستطراده حقق مقصداً آخر، وهو أن الكلام الذي يُعنى به البلاغيون هو المشتمل على معنى ثانٍ، ومن ثم فإنّ احتياج القارئ إلى الرجوع للمعنى الثاني الذي قصده الشاعر ولم يصرّح به ليس هو سبب التعقيد المعنوي، بل السبب هو كون الذهن لا يتمكن من الانتقال إلى المعنى الثاني بسهولة، فهو بذلك يؤكد ضرورة وجود معنى ثانٍ في الكلام حتى يكون محط اهتمام البلاغيين، وما أعانه على هذا التداعي هو افتراض التوجيه الذي أورده.

وقد يفتح عبر أسلوب الفنقلة باب الحوار الذي لا يقتصر على سؤال واحد مع إجابته، وذلك يهيئ ذهن المتلقي لفهم تفرّعات توجيه النص، ويضفي على عرضه السلاسة والمقبولية، ومن المواضع التي أفاد فيها من أسلوب الحوار، قوله في تحليل الآية: ((وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون)) [يس:٢٢]، في باب الالتفات، وعدّه القزويني التفاتاً من التكلم إلى الخطاب، فقال فيه التفتازاني:

((فإن قلتَ: ترجعون ليس خطاباً لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحداً؟

قلت: نعم ولكن المراد بقوله ((وما لي لا أعبد)) المخاطبون، والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم.. فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون.

فإن قلت: حينئذٍ يكون قوله ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر، والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر؟

قلتُ: لا نُسلم أن قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر؛ لأن الظاهر يقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق))[١٣].

وبهذا التدرج في عرض القراءة تمكّن التفتازاني من بلوغ درجة عالية من الإفهام، ومن ثم جعل المُخاطب يقتنع بما قدّمه، لكونه قد وُضع موضع المشارك في توليد الفكرة وإخراجها.

وورد أسلوب الفنقلة في مواضع بيّن فيها التفتازاني وجه التفاوت بين بعض التعبيرات التي تبدو ترجع إلى أسلوب بلاغي واحد، وفيها دفع إشكالية التقارب الظاهري بينها، ومن ذلك وقوفه على ما جاء في باب الإطناب من بيت لزهير مشتمل على الحشو المفسد للمعنى في لفظة (قبله):

وأعلمُ علمَ اليومِ والأمسِ قبلَهُ ولكنني عن علمِ ما في غدٍ عَمِ

فقال فيه: ((فإن قلت: قد يقال: أبصرته بعيني، وسمعته بأذني، وضربته بيدي، ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو: ((فويلٌ لهم مما كتبت أيديهم)) [البقرة: ٧٩].

قلتُ: أمثال ذلك إنما يقال في مقام يفتقر إلى التأكيد، كما قال: لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا، لقد كتبت هذا بيمينك هذه، وأما قوله تعالى: ((ذلك قولهم بأفواههم)) [التوبة: ٣٠] فمعناه أنه قول لا يعضّده برهان فما هو إلا لفظ يفوهون به لا معنى له كالألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم، لا معاني لها وذلك لأن القول الدال على معنى لفظه مقولٌ بالفم ومعناه مؤثر بالقلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال تعالى: ((يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم)) [آل عمران: ١٦٧]))[١٤].

وهذا توجيه في غاية الدقة، إذ تمكّن التفتازاني من بيان وجه التفاوت بين بيت زهير واستعماله للحشو وبين التعبيرات التي أوردها، منتفعاً من سياقات كل تعبير، وبيان حال من تعلّق به الخطاب، وعمّقَ التوجيه عبر الاستدلال بتعبير القرآن الكريم عمّن يقول بفيه بأنه ليس منه شيء في قلبه، وبذلك برّز نكتة قرآنية من الدقة بمكان.

وينتفع التفتازاني من أسلوب الفنقلة في ترجيح وجه قرائي على آخر، ومن ذلك ما رآه في قول الشاعر:(وإذا احتبى قربوسه)

وفيه حدد نوع الاستعارة باعتبار الجامع، فرأى أنها غريبة في قبال المُبتذلة، وفصّل تحليل البيت بالقول: ((شبّه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتداً إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتداً إلى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه))[١٥].

ثم إنه يفترض وجهاً آخر للاستعارة، جاء به بطريق الفنقلة، وذلك قوله: ((فإن قُلت: هل يجوز أن يقال إنه شبّه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتداً إلى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتداً إلى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس؟

قلتُ: الأحسن ما ذكرناه أولاً؛ لأن الركبتين المتضامتين أشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل إلى العلو ثم يمتدّ متسفلاً إلى الظهر كما أن الطرف الذي يلي القربوس من العنان أعلى من الذي يلي فم الفرس))[١٦].

وهو بافتراض هذين التوجيهين للبيت، أعطى فسحة للمتلقي لتخيُّل الصورة الاستعارية من وجهين، ثم كشف عن الوجه الأقرب عبر تجلية الصورة والكشف عن شدّة التقارب بين طرفيها في التوجيه الذي رجّحه.

وعبر الفنقلة تمكّن التفتازاني من الجمع بين بعض الوجوه القرائية التي تبدو متباينة، وجاء في بعض المواضع أسلوب يمكن أن يُضم إلى الفنقلة لاشتماله على الحوار بينه وبين غيره ممن له رأي مغاير، وذلك عند وقوفه على قولهم : (نطقتُ الحال)، وجعلها ضمن الاستعارة التبعية، وعقّب على ذلك بالقول: ((وسمعتُ بعض الأفاضل يقول: إن الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز أن يكون إطلاق النطق عليها مجازاً مرسلاً باعتبار ذكر الملزوم واعتبار اللازم من غير قصدٍ إلى تشبيه ليكون استعارة؟
فقلتُ: إن اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون مجازاً مرسلاً وأن يكون استعارة باعتبارين، وذلك إذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة، أحدهما المشابهة والآخر غيرها))[١٧].

وبذلك تحقق له الجمع بين التوجيهين ببيان الاعتبارين، فذكر الاعتبار الأول شاهداً على موضوعه الذي هو بصدده، وهو الاستعارة التبعية، ثم استثمر الفرصة لعرض توجيه آخر لينتقل عبره إلى تجلية مسألة مهمة وصاغها بأسلوب تفعيدي يجمع هذين الفنين (المجاز المرسل والاستعارة) إذا نُظر إلى شواهدهما بحسب اعتبار كل واحد منهما.

الخاتمة:

في ختام الدراسة ظهرت للبحث جملة من النتائج، أهمها ما حققه أسلوب الفنقلة عند التفتازاني من دور مهم في تحقيق المرونة في تقديم قراءته للمسائل النظرية والتوجيهات القرائية، وتمكّن عبر الفنقلة من تعميق المسائل وتفريعها إلى قضايا ما كانت لتجد لها موضعاً لولا أنّه افترض سائلاً يطلب الاستزادة.

وتبيّن الأثر الواضح في تشويق القارئ لمتابعة الحوار الذي افترضه التفتازاني في فنقلاته التي يُجزّئ عبرها المسائل ليضمن بذلك دفع الملل ويحقق الإفهام والإقناع. وهيأت الفنقلة للتفتازاني الفرصة ليبدي براعته في حَبكِ الإشكالات المقترنة بالحُجج ثم دحضها بحُجة أقوى، وذلك دليل ذكاءٍ وثقةٍ واحتواءٍ لمسائل هذا العلم الذي وطّن نفسه لخدمته. وقد تمكّن بمهارة من توظيف الفنقلة لجمع رأيين يبدو في ظاهرهما أنهما متعارضان، ولتفريق وجهين قرائيين يُخيَّل للمتلقي أنهما متحدان، ولكشف حدود بعض المصطلحات،

توسيعاً أو تضييقاً لما هي عليه في ظاهرها. وما أورده البحث هو بعض فنقلاته وبعض مراميها، وما هو إلا باب للباحثين المهتمين بجهود هذا العالم لإتمام ما بدأه. والحمد لله رب العالمين..

الهوامش:

([1]) ينظر: الصحاح، الجوهري: (٤/ ١٤٦٤).

([2]) ينظر: مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح: ٢٩٤.

([3]) التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني: ٢٠.

([4]) المطول: ١٠٥.

([5]) ينظر: مفتاح العلوم: ، المطول: ١٠٥.

([6]) ينظر: مفتاح العلوم: ، المطول: ١٠٤- ١٠٥.

([7]) المطول: ١٤٩.

([8]) المطول: ١٤٩.

([9]) المطول: ١٧٢.

([10]) المطول: ٣٨٩.

([11]) المطول: ٣٨٩.

([12]) المطول: ١٢٣.

([13]) المطول: ٢٧٧.

([14]) المطول: ٤٨٧.

([15]) المطول: ٥٨٨-٥٨٩.

([16]) المطول: ٥٨٩.

([17]) المطول: ٥٩٦.

مصادر البحث ومراجعه:

القرآن الكريم

١- التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط٢، د.ت.

٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧.

٣- مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٠، ١٩٧٧.

٤- المطول، شرح تلخيص المفتاح: سعد الدين التفتازاني، تح: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان ، د.ت.

٥- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٢، ١٩٨٧.